

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٣٥٥**

الثلاثاء، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد باروس ميليت	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيد حمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد شريف
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فيترويلا البوليفارية	السيد موناكادا
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد ماكلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/943)

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2014/944)

1500576 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن وعن الشكر للأعضاء المنتهية فترة عضويتهم فيه

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة وموظفي الأمانة العامة عن أطيب تمنياتي بالعام الجديد.

وإذ أترأس هذه الجلسة الرسمية الأولى للمجلس في عام ٢٠١٥، يسعدني أن أرحب بالأعضاء الجدد، وهم أنغولا وماليزيا ونيوزيلندا وإسبانيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية. ونتطلع إلى إسهاماتهم في أعمال المجلس. إن خبرتهم وحكمتهم ستساعدان المجلس مساعدةً قيمةً جدا ً في اضطلاعه بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق امتنان المجلس للأعضاء الّذين انتهت عضويتهم، وهم: الأرجنتين وأستراليا ولكسمبرغ وجمهورية كوريا ورواندا - على إسهامهم الهام في أعمال المجلس خلال فترة عضويتهم في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر، باسم المجلس، سعادة السفير محمد زيني شريف، الممثل الدائم لتشاد، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأنا واثق بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير شريف وفريقه المقتدر على الحنكة الدبلوماسية العالية التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/943)

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2014/944)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي للمشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي، والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

وعملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/943، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، وكذلك إلى الوثيقة S/2014/944، وهي رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيرفي لادسوس.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): ستجتمع الأطراف المالية مرة أخرى، وعلى الأرجح في بداية شباط/فبراير، من أجل التوقيع على مشروع السلام المقترح الذي وزع عليها في تشرين الثاني/نوفمبر، وأعتقد أن بوسعنا القول أن عملية

السلام في مالي وصلت إلى مرحلة حرجة. وفي هذا الوقت، لا بد من القول مرة أخرى، بأن الحالة الأمنية في شمال مالي لا تزال متقلبة للغاية ومثيرة للقلق، مما أوجد تحديات مستمرة لاستعادة سلطة الدولة في المنطقة، وتحديات لحقوق الإنسان، وتحديات أمام وصول المساعدات الإنسانية وبرامج التنمية.

إن **تقرير الأمين العام** (S/2014/943)، الذي أشار إليه الرئيس، يوفر قدرا من المعلومات عن جميع هذه المشاكل، فضلا عن حالة انتشار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والإجراءات التي اتخذت من أجل تعزيز قدرة البعثة على العمل في ظل ظروف أمنية معقولة في شمال مالي، حيث ما زالت التهديدات التي يتعرض لها أفراد البعثة خطيرة جدا. واليوم، أود أن أركز على عملية السلام، لا سيما التطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام، أي من ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر.

كما يذكر التقرير، فإن ما أُحرز من تقدم في عملية السلام منذ المرة الأخيرة التي قدمت فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس، في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7274)، كان متواضعا نسبيا. فقد اجتمعت الأطراف بالفعل للمرة الأولى في الجزائر العاصمة لإجراء مفاوضات جديدة، وتضمنت مناقشات مباشرة بين الجماعات المسلحة والحكومة. كما يعلم المجلس، فإن الوساطة التي قادها الجزائر عممت مشروع اتفاق سلام في تشرين الثاني/نوفمبر، وتعكف الأطراف حاليا على دراسة المشروع. وكما قلت، فإنها ترتكز على اجتماع جديد يفترض انعقاده، ومن المرجح أن يُعقد في بداية شباط/ فبراير. إن فترة الثلاثة أسابيع منذ ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أي في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، قد شهدت اشتباكات خطيرة في الميدان. أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن مشاعر العزاء لشعب وحكومة مالي، وكما سمع المجلس، قام بالأمس، ٥ كانون الثاني/يناير، أشخاص مجهولو الهوية بمهاجمة ثكنة للجيش المالي في نامبالا، في منطقة سيغو، القريبة جدا من الحدود الموريتانية، مما نجم عن ذلك، للأسف، وقوع عشر ضحايا. ولا نزال ننتظر تلقي العدد بالضبط.

قبل بضعة أيام، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، اندلع قتال في منطقة بامبا، القريبة إلى حد ما، من غاو، بين ميليشيات طوارق إمغاد وحلفائهم للدفاع الذاتي ومجلس تنسيق الحركة العربية الأزوادية. ونجم عن ذلك مقتل ثلاثة أشخاص وجرح خمسة أشخاص. لا تزال الحالة في الميدان مشوبة بالتوتر، لأن جميع الأطراف تهدد بتصعيد العمليات العسكرية. وتنتشر قوات البعثة المتكاملة في قطاعات بير، وزارهو وبامبا، وتدخلت تلك القوات لدى الجانبين كليهما سعيا للحد من التوترات.

وبوجه أعم، خلال هذه الفترة عملت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على تكثيف جهودها لوضع آليات عملياتية لوقف إطلاق النار. وتحقيقا لتلك الغاية، عقدت اللجنة التقنية المشتركة الموسعة للأمن أول اجتماع لها في غاو في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. في هذا السياق، اتفقت الحكومة والمجموعات المسلحة، منذ ذلك الحين فصاعدا على أن تجتمع أولا في اليوم الخامس عشر من كل شهر، ومن ثم يتم في ١٠ كانون الثاني/يناير تفعيل عمل فريق تمبكتو المشترك للرصد والتحقق، وكذلك تفعيل فريق كيدال في ١٦ كانون الثاني/يناير. وفي الأيام القليلة الماضية، وصل أول فريق مشترك إلى تمبكتو في ٢ كانون الثاني/يناير لإجراء تحقيق في الحوادث التي وقعت في مناطق بير وزارهو وبامبا والتي ذكرها من فوري.

إني إذ أخذ ذلك في الحسبان، أعتقد أن من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نناشد جميع الأطراف لإنهاء كل هذه الانتهاكات لوقف إطلاق النار وإبداء حسن النية في الميدان في مالي وعلى طاولة المفاوضات في الجزائر العاصمة. بالتأكيد

يمكننا أن نتوقع بأن تستغرق المفاوضات وقتا أكثر، إذ أنه لا بد من القول أن التفاعل المباشر بين الطرفين محدود حتى الآن، ولا يزال يتعين على بعض الأطراف الانتقال من المواقع التي كانت ترابط فيها في البداية، رغم أن ذلك لا ينطبق على الجميع. لذلك ما نطلبه منها هو التحلي بروح الحزم والقيادة والاستعداد لتقديم تنازلات بغية التوصل إلى اتفاق.

نعرف أن الأزمة في مالي أزمة معقدة وعميقة الجذور. إن التوترات بين المجتمعات المحلية وضعف الحكم هيأت تربة خصبة لظهور الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية. ومن الواضح أنه إذا ما أريد التوصل إلى اتفاق دائم، لا بد من معالجة تلك الأسباب الكامنة. وخلال السنوات الخمسين أو الستين الماضية مرت الأزمة في مالي بمراحل مختلفة، بما في ذلك عدة مراحل للتفاوض، ولكن لم تعالج أي مرحلة منها حقا الأسباب الكامنة وراء تلك الأزمة. ولا نريد أن تفضي نفس الأسباب إلى نفس النتائج في المستقبل. أعتقد أن الفرق بين هذه المرحلة من الأزمة في مالي والأزمات السابقة ذلك أنه للمرة الأولى يقوم المجتمع الدولي، وفي طليعته الأمم المتحدة، بالانخراط بصورة مباشرة فيها والعمل بهمة ونشاط بشأنها حيالها، ويجب أن نحاول عدم تكرار أخطاء الماضي.

أن ما يتأرجح في كفتي ميزان الربح والخسارة هنا هو إعادة بسط سلطة دولة مالي على كل جانب من البلد وإيجاد حلول دائمة للأزمة. أننا نحتاج إلى الشجاعة والتصميم والرؤية. وبالمناسبة، ينبغي علينا عدم تجاهل حقيقة أن التوصل إلى اتفاق في الجزائر العاصمة ما هو إلا خطوة أولى على الطريق، بينما في نهاية المطاف من الضروري لكل وفد الترويج لأحكام الاتفاق بين أعضائه. كذلك سيشمل اتفاق السلام الترتيبات المفصلة لتنفيذه، لأن ذلك هو ما سيحدد مصداقية العملية وقدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة على بذل كل ما يلزم لدعم التنفيذ. مرة أخرى، أعتقد أن الكرة الآن في ملعب الأطراف، والأمر متروك لها لكي تظهر الإرادة السياسية الحقة والقيادة. إن المجتمع الدولي يدعم الأطراف في مالي، ولكنه لا يمكن أن يحل محلها.

أود أن أقول شيئا آخر عن البيئة الأمنية التي لا تزال بالغة الصعوبة ومكلفة لقواتنا. في الأيام القليلة الماضية شهدنا في كل يوم تقريبا هجوما على ذوي الخوذ الزرق التابعين لنا، مع شن هجمات بالقذائف على قواعد الهجمات الصاروخية على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وفي أحيانا كثيرة أيضا تُشن على قواعد عملية بارخان. وقد وقعت هجمات مستهدفة باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، في الفترة من ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، إلى ١ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال. فقد أُطلق ما لا يقل عن ٢٠ صاروخا على قاعدة تيساليت. وفي يوم الأحد ٤ كانون الثاني/يناير استخدمت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الهجوم على قافلة في منطقة غاو، مما أسفر عن إصابة أربعة أفراد من ذوي الخوذ الزرق. وأكرر، إن التكلفة عالية، وهذه فرصة للاعتراف بما تقوم به القوات العسكرية وقوات الشرطة والبلدان المساهمة بقوات، وفرصة للأعراب عن تقديرنا وحزننا. من الجدير بالذكر أنه منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ تكبدنا خسائر تمثلت في سقوط ٣٣ قتيلا وجرح ١٠٩ أفراد. وما من بعثة أخرى في هذا العصر شهدت ذلك القدر الكبير من سفك الدماء.

ولكي نكون قادرين على الاستمرار في العمل ضمن بيئة معقدة جدا تتميز بوجود الإرهابيين والمجرمين، واصلنا وضع خطط طموحة للبناء والعمل لمكافحة الألغام والمتفجرات – وهي جهود أعتقد أنه لم يسبق لها مثيل نظرا لحجم التهديدات القائمة. أمّا تنفيذ كل ذلك فسيستغرق بعض الوقت. ونحن نفعل كل شيء ممكن بما نمتلك من موارد، ولكن ذلك لن يحدث بين ليلة وضحاها.

أختتم ملاحظاتي الآن، وأحيل أعضاء المجلس إلى تقرير الأمين العام لاستكمال عدد من الجوانب التي لم أتطرق إليها.

واسمحوا لي أن أشكر جميع شركاء الأمم المتحدة المعنيين بالوساطة، برئاسة الجزائر، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجميع البلدان الأخرى التي شاركت بنشاط في هذه العملية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص السابق بيرت كويندرز، ونائبَي الممثل الخاص دافيد غريسلي وأرنولد أكودجينو، والممثل الخاص المعيّن، الوزير حمدي، الذي هو حاضر أيضا هنا اليوم، والذي أود أن أتمنى له كل النجاح في الدور الذي يؤديه. وكذلك أود أن أعرب عن امتناني لقائد القوة سابقا، الفريق أول كازورا، الذي يذكر المجلس أنه أنهى مهامه في كانون الأول/ديسمبر. ونحن بصدد اختيار قائد جديد للقوة، ولكن في الوقت الراهن يتولى الفريق أول بيكيمو، ممثل تشاد، قيادة القوة. فهو الذي ترأس اجتماع اللجنة التقنية والأمنية المشتركة. وأعرب عن امتناني له وإعجابي بعمله.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية مالي.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي السيد الرئيس أن أعرب عن ارتياح مالي لرؤية بلدكم، شيلي، يترأس أعمال مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ تشاد على قيادتها الرائعة لأعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي، لا سيما عقد مناقشة مفتوحة بشأن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود (انظر S/PV.7351)، التي ترأسها نظيري وصديقي، الوزير موسى فاكي محمد. كما أود أن أشكر السفير شريف، الحاضر هنا اليوم.

واسمحوا لي كذلك أن أكرر توجيه تهاني وفد بلدي إلى إسبانيا، وأنغولا، وفنزويلا، وماليزيا، ونيوزيلندا، على شغل مقاعدها في مجلس الأمن لهذه السنة. كما أتقدم بأطيب التمنيات بالعام الجديد لجميع الدول الأعضاء. ونحن نعرب عن خالص شكرنا للأرجنتين، وأستراليا، وجمهورية كوريا، ورواندا، ولكسمبرغ على العمل الذي أنجزته خلال فترة ولايتها في المجلس.

أخيرا، اسمحوا لي أن أنوّه بالسيد هيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على الإحاطة الإعلامية التي قدّمها للتو بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/943).

ومن خلالي، تتقدم حكومة جمهورية مالي بالشكر إلى الأمين العام بان كي - مون على تقريره. وأود أن أبدي الملاحظات التالية.

الملاحظة الأولى تتعلق بالوضع الأمني. تلاحظ حكومة جمهورية مالي أن تقرير الأمين العام يأتي في وقت يتسم بزيادة كبيرة في الهجمات الإرهابية التي تحدث في شمال مالي. وكما أكد التقرير، فإن الوضع الأمني في شمال بلدي لا يزال غير مستقر ويبعث على القلق. وأذكر أنه عندما خاطبت المجلس في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7274)، استرعيت انتباه المجتمع الدولي إلى انتشار الأعمال الإرهابية التي تستهدف قوات الدفاع والأمن في مالي والسكان المدنيين، وقوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ومنذ ذلك الحين، تكثفت أعمال الإرهاب، بما في ذلك زرع عبوات ناسفة محلية على الطرق الرئيسية، وشن هجمات بالقذائف والصواريخ على معسكرات القوات المسلحة في مالي وقواعد بعثة الأمم المتحدة، والقيام بهجمات انتحارية، الأمر الذي أدّى للأسف إلى إزهاق أرواح جنود من أصحاب الخوذ

الزرق، وجنود من جيش مالي، والعديد من المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكما ذكر للتو، هناك ما مجموعه ١٦ من حفظة السلام فقدوا أرواحهم نتيجة هذه الهجمات. علاوة على ذلك، شهدت فترة الإبلاغ هذه مجموعة كاملة من الهجمات الجديدة، لم تشنها الجماعات الإرهابية فحسب، ولكن أيضا القوى المعادية للسلام. وشملت تلك الهجمات الهجوم على معسكر بعثة الأمم المتحدة في تيساليت بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقد أعلنت المسؤولية عنه جماعة أنصار الدين الإرهابية، المدرجة في قائمة لجنة الجزاءات التابعة للمجلس. وفي ليلة ٢٩ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت قوات معادية سفينة تابعة لشركة مالي للملاحة بين بامبا وتمبكتو. وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أدى مكمن إلى مقتل العمدة أروديني أغ حمتو من أنديرابوكاني في ميناكا رميا بالرصاص – وهو سياسي من الطوارق كان ملتزما التزاما عميقا بعملية السلام الجارية. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، ثمة سيارة مفخخة كانت تستهدف قوات لحفظ السلام في منطقة غاو أصابت عدة جنود من الكتيبة النيجيرية بجراح، ونحن نعرب عن تعاطفنا القلبي معهم. وهذه الهجمات تشمل أيضا هجوما شنّه أمس بالتحديد، أي في ٥ كانون الثاني/يناير، مجهولون ضد بلدة نامبالا في منطقة سيغو، التي تبعد مجرد ٥٠٠ كيلومتر عن باماكو، وأسفر عن قتل عدد من الأشخاص، وهو شكّل تحديا آخر ليس لحكومة مالي فحسب، ولكن أيضا لمجلس الأمن والمجتمع الدولي.

تلك الهجمات المختلفة تظهر بوضوح عزم الجماعات الإرهابية والقوى المعادية على عرقلة عملية السلام الجارية، الأمر الذي ينبغي أن يكون تنبيها لنا جميعا. وحكومة جمهورية مالي، من جانبها، تعتبر تلك الهجمات الإرهابية انتهاكا صارخا لاتفاقات وقف إطلاق النار، وخارطة الطريق التي جرى توقيعها في الجزائر، والقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ولا بد لي أن أذكّر هنا بحاجة الجماعات المسلحة التي تعمل في شمال مالي إلى النأي بأنفسها عن الجماعات الإرهابية. فبإمكان القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة العاملة على أرض الواقع أن تشهد على الصلات غير المرغوب فيها القائمة بين بعض الأطراف والجماعات الإرهابية. إن ذلك يجب أن يتوقف. لا يسعنا أن نقبل بمثل هذه المواقف. يجب اتخاذ خيار واضح بين عملية السلام وغيرها من الإجراءات. ولا بد أن نستفيد من الوسائل اللازمة للتحقق الكافي واتخاذ القرارات في هذا الصدد.

وأذكّر أيضا أنه في البيان الذي أدليت به في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وإزاء تصاعد الهجمات الإرهابية التي أثبتت بوضوح أن بعثة الأمم المتحدة لم تعد تعمل، للأسف، في بيئة لحفظ السلام، مثلما سبق أن ذكر صديقي السيد هيرفي لادسوس قبل بضعة أسابيع، اقترحتُ إنشاء قوة لواء التدخل، على غرار لواء بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن طريق مساهمة البلدان بقوات تنتشر في شمال مالي، وتعتمد قواعد اشتباك صارمة ووسائل كفيلة بمكافحة الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات.

علاوة على ذلك، وبغية التصدي للحالات الطارئة، تم في نيامي عقد اجتماع وزاري للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بمبادرة من نظيري، وزير خارجية النيجر، السيد محمد بازوم.

وبين أمور أخرى، طلب الاجتماع تعجيل النظر في إنشاء قوة للرد السريع شمال مالي كجزء من عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، من أجل تقديم توصيات شاملة إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وبذلك ردد اجتماع نيامي الوزاري قرارات مجلس الأمن عن أهمية الاختتام المبكر للمحادثات الجارية بين الأطراف المالية في الجزائر العاصمة، مشيراً إلى أن إبرام اتفاق بين حكومة مالي والحركات المسلحة الشمالية سيعزز فعالية مكافحة الجماعات الإرهابية والإجرامية العاملة في الجزء الشمالي من بلدنا. وقد أحيلت النتائج التي توصل إليها الاجتماع الوزاري في نيامي إلى مجلس الأمن في ضوء جلسة لتبادل الأفكار بشأن البعثة المتكاملة التي عقدت هنا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الأمر الذي أود أن أهنئ فريق الأمانة العامة على البدء به. وترحب حكومة مالي بالتدابير الرامية إلى تعزيز البعثة المتكاملة التي دعا إليها الأمين العام في الفقرة ٦٥ من تقريره، وتتطلع إلى تدابير المتابعة التي قد يرغب مجلس الأمن في اتخاذها بعد اختتام الاجتماع الوزاري الذي عقد في نيامي.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بالعملية السياسية، التي أشار إليها وكيل الأمين العام لادسوس أيضاً، وعلى وجه الخصوص المحادثات الجارية بين الأطراف المالية في الجزائر العاصمة. وفي الواقع، يستعرض تقرير الأمين العام في الوقت المناسب محادثات السلام الجارية في الجزائر العاصمة بين الحكومة والحركات والجماعات المسلحة في شمال مالي برعاية الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر.

وبصفتي رئيس الوفد الحكومي إلى هذه العملية، أود أن أؤكد للمجلس الالتزام الشخصي للسيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس مالي، بالتوصل إلى اتفاق سلام نهائي وشامل مع إخوتنا وأخواتنا في الحركات المسلحة من شمال البلد، والنظر في تجديد الدولة المالية، الذي سوف يطمئن جميع الماليين كما أشار وكيل الأمين العام. وينبغي الاضطلاع بذلك التجديد على أساس الفهم بأن الحل الذي نسعى إليه من أجل الشمال يجب أن يقوم على أساس توافق وطني في الآراء يكون مقبولاً لجميع الماليين وإنشاء الأطر السياسية والمؤسسية لتشجيع جميع الماليين كي يعيشوا بتنوعهم في إطار المبادئ الراسخة والقواعد الدستورية، بحيث لا يحس أي ماليّ بأنه أجنبي في بلده.

وفي الرسالة التي وجهها الرئيس إلى الأمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أكد مجدداً تصميمه على حل مسألة شمال مالي من خلال الحوار. وفي هذا السياق، لا يزال الرئيس مقتنعاً بأن اللامركزية، في إطار الإدارة الحرة للمجتمعات المحلية، ضمن دولة موحدة، هي حجر الزاوية للمحادثات الشاملة بين الأطراف المالية الجارية في الجزائر العاصمة. إن اقتراح اللامركزية والإدارة الحرة للمجتمعات المحلية من خلال النقل الهام للامتيازات اقتراح صادق. وسوف يكون هناك اقتراح شامل. إنها أفضل استجابة للمطالب المشروعة لمواطنينا، سواء في الشمال أو الجنوب، الذين يتطلعون جميعاً إلى الرفاه وبالتالي يريدون أن يكون لهم رأي فيما يتعلّق بالموارد والمؤسسات المحلية والطريقة التي تدار بها شؤونهم على الصعيد المحلي.

وفي الوقت نفسه، التزم الرئيس في رسالته الموجهة إلى الأمة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ الكامل والدؤوب للالتزامات المستقبلية لاتفاق السلام، مع الاستفادة من جميع الدروس الممكنة للاتفاقات السابقة. وإذ يفتح ذراعيه لجميع الذين يرغبون في تسليم أسلحتهم، أشار الرئيس إلى أن أهدافه الأساسية لا تزال هي السلام والاستقرار، والسلامة الإقليمية، والتماسك الاجتماعي، والعدالة، والإنصاف، وشمول الجميع دون تمييز – وأود أن أسلط الضوء على هذا العنصر – والمصالحة الوطنية. من المفهوم أن الطابع الجمهوري والوحدوي والعلماني لدولة المالي كان ولا يزال غير قابل للتفاوض.

وتتعلق النقطة الثالثة بالامتثال للالتزامات. ما فتئت حكومة مالي تحترم التزاماتها في إطار عملية السلام الجارية. منذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٣ أيار/

مايو ٢٠١٤، لم ترتكب قوات الدفاع والأمن المالية أي عمل من شأنه أن يفسر على أنه انتهاك قد يلقي بظلاله على العملية السياسية. وبطبيعة الحال، لا نستطيع قول الكثير عن الجهات الموقعة الأخرى على إعلان وقف أعمال القتال المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار ظهور الجماعات المسلحة في أماكن لا توجد فيها قوات الدفاع والأمن الوطنية، من أجل الاعتداء على بعض المجتمعات المحلية وارتكاب انتهاكات ضدها، يفسر إلى حد كبير تشكيل المجتمعات المحلية المعنية لجماعات القصاص الأهلية حمايةً لأراضيها. في هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد بقوة أن جماعات المجتمع المحلي للدفاع عن النفس هذه، التي وصفها تقرير الأمين العام بالموالية للحكومة، لم يتم إنشاؤها أو دعمها من قبل حكومة مالي. وفضلاً عن أن بعض الادعاءات الواردة في التقرير ينبغي أن يتم التحقق منها، أود أن أكرر تأكيد التزام الحكومة المالية بتلبية التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، الأمر الذي يبرر بوضوح استمرار التحقيقات الجارية.

واسمحوا لي الآن أن أشاطر مجلس الأمن القرارات التي اتخذها رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورؤساء دول وحكومات عملية نواكشوط، التي تشمل جميع بلدان منطقة الساحل الـ ١١، ورؤساء دول وحكومات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (G-5)، التي تشمل ٥ بلدان من منطقة الساحل، الذين اجتمعوا على التوالي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في أكرا، وفي الفترة من ١٧ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر في نواكشوط، وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في نواكشوط. وأود أن أشير هنا إلى تلك القرارات.

أولاً، أكد رؤساء الدول من مختلف تلك المنظمات من جديد التزامهم بسيادة مالي وسلامتها الإقليمية وطابعها الوحدوي – وأود أن أكرر، الوحدوي – والشكل الجمهوري للدولة. كما كرر رؤساء الدول مجدداً دعوتهم إلى جميع الجماعات المسلحة في شمال مالي الموقّعة على اتفاق واغادوغو الأولي المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أن ينأوا بأنفسهم عن الجماعات الإرهابية، كما ذكرت. ورحبوا بالنتائج التي تحققت منذ تموز/يوليه ٢٠١٤ في محادثات السلام المفتوحة بين الأطراف المالية التي عقدت في الجزائر العاصمة بدعم من الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، وحث الأطراف المالية بما في ذلك الحكومة على إبرام اتفاق سلام عند استئناف المحادثات المعقودة في الجزائر العاصمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وربما سنرى الجدول الزمني يمتدّ حتى شباط/فبراير بهدف التوصل إلى حل توفيقي على أساس مشروع الاتفاق المقدم إلى الأطراف.

وأود عشية استئناف المحادثات في الجزائر العاصمة أن أناشد أعضاء مجلس الأمن، الذين لديهم القدرة على القيام بذلك، ممارسة الضغوط اللازمة من أجل جعل قادة الحركات المسلحة يشاركون شخصياً في العملية عندما يتم استئناف المحادثات. وهذه نقطة ذات أهمية كبيرة.

خلال المفاوضات التي أجريت في مدينة الجزائر، كان بوسعنا تحقيق إنجاز، لأن مشروع الاتفاق الذي كان معروضا علينا، والذي كان يستند جزئيا إلى العرض الذي تقدمت به حكومة مالي، وثيقةٌ جيدةٌ ويشكل أساسا سليما لإجراء المزيد من المناقشات. ويتناول معظم المسائل التي يتعين معالجتها فيما يتعلق بعناصر التفاوض الرئيسية الأربعة. كما أتيحت لنا الفرصة في مدينة الجزائر للتفاعل مع أشقائنا. والمشكلة هنا، بطبيعة الحال، كانت غياب قادة هذه الحركات. وأعتقد أن على المجتمع الدولي أن يكون حازما بشأن تلك المسائل.

ومن غير المفهوم أنه، في الوقت الذي قررت فيه حكومة مالي إرسال خمس وزراء معي، شخصي المتواضع، على رأس

الوفد، لم يجد أشقاؤنا في الحركات الوقت للحضور إلى طاولة المفاوضات. وفي وقت استثمر فيه المجتمع الدولي الكثير وضحى بالنفيس من حيث الموارد البشرية والمادية والجهود لإنشاء عملية وساطة، حتى نتمكن معا من التغلب على العقبات التي تواجهنا، لم يحضر هؤلاء القادة.

لم يتبق اليوم سوى عدد قليل من المسائل السياسية أساسا التي لا يمكن حلها إلا على أعلى مستوى سياسي ممكن. ولذلك نأمل في أن يكون الأمر الأهم فيما يتعلق بالدورة، التي ستستأنف في نهاية هذا الشهر أو ربما في أوائل شباط/ فبراير، هو عدم المضي باستعجال غير مبرر نحو عقد اجتماع بل ضمان تعهد جميع الأطراف على أعلى مستوى ممكن بالتزامات. ويكتسي ذلك أهمية أساسية. ونحن على استعداد للقيام بذلك، لأننا نرى أننا نشارف على التوصل إلى اتفاق. وربما تكون هذه هي المرحلة الأخيرة – آخر ١٠٠ متر كما يقول العداؤون. إننا قاب قوسين أو أدنى، ولكن علينا أن نمارس الضغوط اللازمة لضمان أن نتمكن من عدو الـ ١٠٠ متر الأخيرة بطريقة فعالة للغاية لكن مسؤولة، بجلوس جميع الأطراف حول طاولة المفاوضات. علينا أن نبذل التضحيات اللازمة.

ويتفهم الرأي العام في مالي أن التوافق والتضحيات ضروريان وأنه يجب التوصل إلى حلول للمشاكل التي تؤثر على الماليين، لأن ما نواجهه اليوم هو تجدد اندلاع التهديدات على أرض الواقع. حتى بينما نتفاوض ونمضي نحو إحلال السلام، تحاول القوات المعادية جذبنا في الاتجاه المعاكس. ولذلك من الأهمية بمكان أن نتمكن من التغلب على هذه العقبة، حتى يتسنى للحكومة والحركات المسلحة توحيد قواها لمكافحة الأعداء الحقيقيين اليوم، وهم الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات الذين تترابط مصالحهم.

وأعتقد أنه من الأهمية بمكان نقل هذه الرسائل الإيجابية، وهي أن احتمال التوصل إلى الاتفاق أصبح في المتناول، ولكن علينا أن نواصل العمل بفعالية. ويجب أن نعمل لأن جميع جهودنا يجب تركيزها على هذا. إذا فوتنا هذه الفرصة السانحة مع بداية عام ٢٠١٥، للتوصل إلى اتفاق، أخشى أن الحالة قد تخرج ببساطة عن السيطرة، وبعدها لن نتمكن من استعادة تلك السيطرة. لذلك يجب على المجلس أن يأخذ في الحسبان أنه يحتاج إلى التركيز على هذه العملية خلال هذه المرحلة الحاسمة الأهمية.

وكان من بين القرارات البارزة والهامة لمؤتمر قمة نواكشوط والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قرارٌ بشأن الحالة الأمنية في ليبيا. ليبيا لا تثير قلق رؤساء دولنا فحسب، بل قلقنا في مالي وفي منطقة الساحل. ويذكر المجلس أن الأزمة في مالي مرتبطة، أولا وقبل كل شيء، بالأزمة الليبية، وما دام لم يتم إيجاد حل للأزمة الليبية، سيظل كل ما نقوم به في مالي وفي منطقة الساحل عرضة للخطر. لذلك، فيما يتعلق بالأزمة الليبية، فقد رحب رؤساء الدول والحكومات في منطقة الساحل بالجهود التي بذلتها الجزائر والممثل الخاص للأمم المتحدة لكفالة تهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار فيما بين جميع الأطراف في مالي.

وبغية الحفاظ على وحدة ليبيا وسلامتها الإقليمية واستقرارها وسائر أرجاء منطقة الساحل والصحراء، وجه رؤساء دول وحكومات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل نداءً إلى مجلس الأمن من أجل إنشاء قوة دولية، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، لتحييد الجماعات المسلحة، والمساعدة في عملية المصالحة الوطنية وإنشاء مؤسسات مستقرة في ليبيا. وتشكل ليبيا مصدر قلق لنا. وينبغي بذل الجهود المتواصلة في ذلك الصدد، ونأمل في أن يتيح مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي

القادم في أديس أبابا لرؤساء الدول فرصة لتناول هذه المسألة مرة أخرى والنظر في إيجاد حلول لها.

كما أود أن أتطرق إلى وباء فيروس الإيبولا الذي يشكل تهديدا آخر للسلام والأمن في جميع أرجاء العالم. وأود هنا أن أشيد بالالتزام الشخصي للأمين العام، السيد بان كي - مون، في مكافحة هذه الآفة. ونرحب بحقيقة أنه، إضافة إلى التقارير التي يتلقاها، قد سافر إلى المنطقة، كما فعل في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. قام بزيارة مالي ليعرب عن تضامنه ويشاهد بشكل مباشر الضرر الناجم عن هذا الوباء في البلدان المتضررة.

نحن في بلدي قمنا بحشد جهودنا بشكل كامل لمنع انتشار المرض. كما جرى التأكيد في تقرير الأمين العام، فقد من تمكنا من كبح انتشار المرض في بلدنا من خلال الجهود التي تبذلها حكومة مالي وبمساعدة من شركائها، الذين أعرب عن تقديري لهم. وفي الحقيقة، لم تسجل أي حالات إصابة بفيروس الإيبولا في مالي منذ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومن بين سبع حالات مؤكدة، كانت هناك خمس حالات قاتلة، وشفيت حالتان. بيد أن الخطر لا يزال قائما. لذلك تواصل حكومة جمهورية مالي توخي الحيطة والالتزام الصارم بتدابير الوقاية فيما بين السكان.

في الختام، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره، وأعضاء مجلس الأمن وفريق الوساطة برئاسة الجزائر على دعمهم لمالي وعلى جهودهم الرامية إلى التوصل إلى سلام نهائي ودائم في بلدي.

كما أود أن أشكر جميع البلدان الأخرى غير الأعضاء في مجلس الأمن أو في فريق الوساطة ولكنها صديقة وشريكة لمالي وقدمت لنا دائما شتى أشكال الدعم، وغالبا بمنتهى التواضع. كما أود أن أكرر الإعراب عن تهاني حكومة جمهورية مالي للسيد منجي حمدي على تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأن أؤكد له تعاوننا الكامل لضمان نجاح مهمته. كما نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا للسيد ديفيد غريسلي والسيد أرنولد أكودجينو نائبي الممثل الخاص، والفريق أول كازورا على العمل المتميز الذي اضطلعوا به.

وأود أيضا أن أشكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والبلدان المساهمة بقوات وعملية بارخان على العمل الرائع الذي اضطلعت به في مالي في بيئةعدائية وبالغة الصعوبة.

وأخيرا وليس آخراً، أود أن أحيي زميلنا الوزير بيرت كويندیرز، الممثل الخاص السابق للأمين العام، على العمل الممتاز الذي أنجزه على رأس البعثة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.